http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1503) السنة السادسة - الاحد (10) ايار 2009

٦٩ برلمانية داخل المجلس

وحالات العنف مازالت مستمرة ضد المرأة

بغداد/يوسف المحمداوي

كفل الدستور العراقي للمرأة نسبة تمثيل ٢٥٪ داخل مجلس النواب في دورته الحالية.وهذا الامر فرض وجود ٦٩ امرأة داخل المجلس.وهذا ماأعطى دورا للمرأة العراقية للمشاركة في قيادة البلد بعد عقود من التغييب والتهميش والاضطهاد. لكن يبقى السؤال الاهم هل استطاعت المراة النيابية ان تدفع الحيف والعنف الذي مايزال يمارس ضد المرأة في الشارع العراقي.

٥٠٠ معتقلة في السجون العراقية

تقول النائبة سميرة الموسوي رئيسة لجنة المرأة والاسرة والطفل في البرلمان انها تأمل ان تلقى المراة العراقية المزيد من الدعم من الحكومة والمجتمع الدولي ليكون لها دور فاعل في الحياة.

واضافت الموسوي في تصريحات اعلامية ان المرأة العراقية حصلت على مواقع في صنع القرار سواء في مجلس النواب او في الجهاز الحكومي ونسعى الى حصولها على تقدم في المجال الاقتصادي والثقافي والتعليمي والصحي لان هذه المجالات مازالت تحتاج الى جهود وبرامج.

مبينة ان» الظرف الامني هو الضلالة التي اثرت على جميع المجالات وان تدني المستوى الاقتصادي والمعاشي والابتعاد عن التعليم هي المشاكل والتي تهدد مستقبل المجتمع وبالتالي تعوق عمل المراة.»

مشيرة الى ان» هناك مايقارب (٥٠٠) امرأة عراقية معتقلة في السجون العراقية و تمت مخاطبة وزارات الدفاع والداخلية والعدل وحقوق الانسان بالاسراع بالنظر في قضاياهن واكدنا للوزارات المعنية انه يجب عدم بقاء المتهمة في مواقف مراكز الشرطة اكثر من المدة القانونية المقررة للتحقيق.واوضحت الموسوي» كما تتعرض المراة لحالات الخطف، كما ان زيادة عدد الارامل في العراق بسبب وفاة ازواجهن في حوادث الانفجارات والقتل العشوائي.مؤكدة بانه تم مفاتحة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بارقام الارامل ليتسنى التعامل معها ووضع برامج لمعالجتها.

الملتقى الدولي حول المرأة

وكانت منطقة البحر الميت في الأردن قد شهدت في منتصف اذار الماضي اختتام الملتقى الدولي حول المرأة العراقية الذي نظمه مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بحضور مسؤولين من الحكومتين الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وممثلين عن منظمات مدنية من الأردن ومصر والأراضي الفلسطينية.وشارك في المؤتمر وزيرة شؤون المرأة وكالة الدكتورة خلود آل معجون ووزيري العدل والشؤون الاجتماعية في حكومة الإقليم ونائبة رئيس برلمان الإتحاد الأوروبي. وعلى هامش الملتقى قالت عضو مجلس النواب شذى العبوسي إن الملتقى الذي استغرق يومين ناقش القضايا التي تعيق تقدم المرأة في العراق، والاستراتيجيات التي يجب وضعها لتحسين نسبة المشاركة السياسية للنساء.وعن الدراسات والبحوث التي ناقشها المؤتمرون قالت العبوسي إنها شملت العنف ضد المرأة والآثار العامة للعنف وخاصة في إقليم كردستان ونساء الأقليات الدينية مثل المسيحيين والصابئة والشبك والإيزيديين. وأكدت العبوسي أن المؤتمر شهد تمثيلا من قبل النساء المسيحيات والإيزيديات وغابت عنه ممثلات عن الصابئة والشبك، وتم طرح المشاكل التي يعانين منها مثل العنف الأسري وقلة العثور على فرص العمل وخاصة في المناطق التي تعيش فيها هذه الأقليات وأضافت العبوسي أن الوفد العراقي أوصى أيضا بضرورة وجود المرأة في لجان تعديل الدستور وباقي المواقع السيادية، قائلة إن هناك غيابا كاملا للمرأة في مواقع صنع القرار وضربت مثلا بلجان المصالحة الوطنية. وقالت النائبة العبوسي إنهم سيطالبون بإعطاء المرأة نصيبها من وظائف الدرجات الخاصة مثل درجة سفير ووكيل وزارة، مطالبة بتضمين نسبة الكوتا في كل مواقع صنع القرار ضمن التعديلات الدستورية المرتقبة.

الانتحار هربا من دائرة العنف

وفي تقرير صادر عن الامم المتحدة بين ان الأغلبية العظمى من نساء العراق يعانين من العنف في محيط الأسرة بصفة متواترة وتنتحر كثيرات منهن بسببه. وقالت بعثة الأمم المتحدة في العراق في تقريرها الدوري بشأن حقوق الانسان انه ينبغي للعراق اتخاذ إجراءات لمنع العنف ضد المرأة بمافي ذلك حوادث القتل بدافع الشرف.واضافت «نتيجة لحساسية المجتمعات العراقية المحلية المفرطة للقضايا المتعلقة بالمرأة لا تبلغ الاسر السلطات في كثير من الاحيان بحوادث العنف ضد المرأة.واضاف التقرير ان كثيرا من النساء يلجأن للانتحار «هربا من دائرة العنف».

وبينت البعثة انه ينبغي للعراق «التحقيق في حوادث العنف بسبب النوع وخصوصا ما يسمى بجرائم الشرف التي ترتكب ضد المرأة واتخاذ اجراءات لضمان محاسبة الاشخاص الذين تثبت مسؤوليتهم عن ارتكاب هذه الجرائم وتقديمهم الى ساحة العدالة.»

واضافت انها تشعر بالقلق بخصوص التهديدات التي توجه للنساء بسبب زيهن وكررت تصريحات سبق ان اصدرتها تفيد بان النساء يتهددهن الاغتصاب والتهريب لاغراض الاستغلال الجنسي والزواج القسري المبكر وحوادث القتل والخطف.

واضاف «ومن هذا العدد الاجمالي أصيبت ٧٧ امرأة بحروق خطيرة وكانت ٢٦ امرأة ضحايا للقتل أو الشروع في القتل إضافة الى ٢٥ حالة انتحار مشكوك فيها.»

وقال التقرير ان حوادث القتل بدافع الشرف مبعث قلق شديد.

واشار التقرير على سبيل المثال الى حادث قتل فيه أب ابنتيه اللتين كان عمراهما ١٦ عاما و٢٢ عاما رميا بالرصاص عندما اكتشف ان إحداهما لها علاقة عاطفية. ولم يلق القبض على الأب.

منع المرأة من قيادة السيارة

وفي سياق متصل قالت بان جميل العضوة على همجية مرتكبيها ومن يقف وراءها.

وبالرغم من الاستنكار الذي تواجهه هذه الجرائم الا ان الحكومة والسلطات المعنية لم تتخذ الاجراءات الضرورية ازاء هذه الجرائم لوضع حد لها ومعاقبة منفذيها ومن يقف وراءها.

السلطات لم تتخذ الاجراءات الضرورية

وعلى الرغم من التحسن النسبي في الوضع الامني لا يزال شعبنا العراقي يعيش في اجواء من الفوضى التي لم يسبق له او لغيره من الشعوب العيش في مثلها. ولعل من أهم تجليات هذه الفوضى غياب القانون واستفحال الارهاب والانفلات الامني وانتشار الجريمة المنظمة التي ذهبت ضحيتها اكثر من خمسين امرأة في البصرة وحدها، على أيدي قوى وعصابات ظلامية واجرامية بدوافع وذرائع مختلفة اجتماعية ودينية وسياسية .

ان النساء العراقيات اللواتي يتعرضن لمختلف اشكال التمييز والقهر والاستغلال، ويمارس العنف بحقهن بشكل يومي وبوسائل مبتكرة، يواجهن اليوم عمليات قتل جماعي بسبب الارهاب المستشري ضدهن، وتنفذ أبشع جرائم القتل بحقهن في كل مكان وفي وضح النهار دون رادع .. وما جرائم قتل النساء في مدينة البصرة التي حدثت في العام الماضي الا دليلا بشعا في شبكة النساء العراقيات في زمن النظام السابق كنا نعاني من تهميش دور المرأة سياسيا واليوم وبعد تحقيق بعض النجاحات سياسيا وان كانت لم تترجم ظهرت معاناة أخرى.

وتضيف» اليوم هناك الاضطهاد الذي يمارس من قبل المليشيات والاحزاب الدينية والمتمثل بفرض لباس معين لدى الخروج والعمل والا تعرضت للتهديد والقتل وكذلك منع المرأة من قيادة السيارة في بعض الاماكن.»

وتقول» لا نستطيع الخروج دون محرم الان والا تعرضنا للازعاج ولاننسى تعرض النساء للاختطاف والاغتصاب بسبب تصفيات سياسية أو بسبب الانفلات الامني.»

وتشير الى ان» العديد من النساء هجرن البلاد بسبب ذلك.»

وعدت بان أن ما تحقق على المستوى السياسي ليس بالمستوى المطلوب وقالت «النسبة التي وضعت لضمان حقنا في التمثيل النيابي أستغلت من قبل الاحزاب وعلى الرغم من وجود نساء في مجلس النواب لكن حقوقنا لم تثبت وبما يضمنها في السطات التنفيذية والقضائية وغيرها.»

وحذرت الناشطة ولشان كمال من الجبهة التركمانية من أن تهميش المرأة سيؤدي الى أنحسار دورها تدريجيا وصولا الى عدم مشاركتها في الحياة السياسية كالانتخابات وغيرها.

ماذا فعلن لنا البرلمانيات؟

واتفقت عدد من النساء العراقيات من ربات البيوت على ان اوضاع المراة ساءت جدا عقب الغزو الامريكي ولا يعدن ماتحقق سياسيا للمرأة أنجازا يذكر.

وأظهرت احصاءات الامم المتحدة إن ١٤ في المئة فقط من النساء العراقيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٦ و٦٠ عاما يشتغلن حاليا مقابل ٦٨ في المئة من الرجال. وذكرت اليونيسيف إن المرأة التي تغادر منزلها بحثا عن عمل تعرض نفسها وأطفالها للخطر.

أم رشا (ربة بيت) تقول منذ ان يخرج اولادي وحتى عودتهم أكون في قلق مستمر وخوف والذي يستمر حتى عودة زوجي فالاوضاع والانفجارات تجعلني افقد صوابي.

وتتابع « حتى سياسيا عن أي انجاز تتحدث هؤلاء النسوة في البرلمان او في الحكومة ومعظمهن في المنطقة الخضراء هل يعانين ما نعاني ؟ هل عليهن القلق على أبنائهن او على تدبير امور المعيشة والجري وراء قنينة الغاز والنفط؟.»

أما ليلى محمد (موظفة) فتتساءل بسخرية كيف هي أوضاع المرأة؟ وتضيف لا أستطيع الخروج الا برفقة زوجي او ابني ، وحتى العمل الذي تركته بسبب الوضع الامني لا استطيع العودة اليه الا بالحصول على تزكية من أحد الاحزاب ، أضافة الى قلقي على أبنائي وزوجي وتفكيرنا بالهجرة الى الشمال او الى الخارج، مضيفة باننا فقدنا حرياتنا كلها من ممارسة هواياتنا ونشاطاتنا واصبحنا أسرى في بيوتنا.

وكانت بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) قد اشارت وفي كل تقاريرها الدورية والتي تصدر كل شهرين الى ما تعانيه المرأة معربة عن قلقها من تزايد العنف الطائفي ضد النساء.

الواقعان الامني والخدمي يعرقلان عودة المهجرين الى مناطقهم

بغداد / شهاب العزاوي

بعد أن تراجعت وتيرة النزوح والتهجير منذ منتصف عام ٢٠٠٧ بفضل تحسن الوضع الأمني في البلاد تمكنت اعداد من المقيمين خارج العراق والنازحين داخله من العودة إلى ديارهم. وكانت أزمة النزوح الداخلي في العراق قد اشتدت حتى بات إيجاد حل لها مسألة حيوية؛ فمقابل ٢,٨ مليون لاجئ خارج العراق، هناك نحو ٢ مليون نازح ومهجر داخل العراق ما يعني أن من ١٥ . ٢٠ في المائة من العراقيين يعيشون خارج أماكن سكناهم الأصلية.

يقول الوكيل الفني في وزارة الهجرة والمهجرين في العراق سلام الخفاجي ان الاوضاع الامنية ونقص الخدمات يشكلان ابرز العقبات امام عودة النازحين والمهجرين الى مناطقهم الاصلية في بلد مزقته الحروب واعمال الارهاب.

ويضيف الخفاجي ردا على سؤال حول المعوقات التي تقف عقبة في وجه اعادة المهجرين الى اماكن سكناهم ان «الامن اهم عائق يليه نقص الخدمات، وفقا للدراسات التي اجرتها وزارتنا».

واشار الى ان هذه الامور «ليست من مسؤوليات وزارة الهجرة والمهجرين ، فهي مسؤولية جميع العراقيين وفي مقدمتهم مؤسسات الدولة كل ضمن نطاق عمله».

ويوضح الخفاجي ان «وزارتنا رفعت شعار العودة للمهجرين خلال العام الحالي الى مناطقهم لتحقيق الاستقرار والعودة بالمجتمع الى وضعه الطبيعي» موضحا ان «الحكومة ممثلة بالوزارة تقدم منحة مليون دينار (٨٥٠ دولار) لكل عائلة عائدة» الى منطقتها. وذكر ان معظم حالات التهجير والنزوح وقعت خلال عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ مشيرا الى ان محافظة بغداد سجلت النسبة الاكبر وتقدر ب ٧٠٪ تليها محافظتي ديالى ثم نينوى

وشدد الخفاجي على ان الوزارة تبنت بمساعدة مكاتبها في عموم المحافظات تأسيس قاعدة بيانات للعمل بموجبها بالتعاون مع باقي مؤسسات الدولة والمنظمات الدولية والمحلية.

واوضح ان «الناس الذين تعرضوا للأذى (التهجير) بحاجة الى خدمات في مجال التعليم والصحة والعمل والغذاء والمؤسسات تقدم ما بوسعها بالتنسيق مع وزارتنا اعتمادا على قاعدة البيانات هذه».

وقدمت الحكومة العراقية مساعدة مالية قيمتها حوالى ٧٠٠ دولار لكل عائلة مهجرة، وشمل ذلك ٢٦٤ الف عائلة منتشرة في عموم البلاد.

وصدرت قرارات حكومية لعودة المهجرين تنص على اخلاء منازل العائلات المهجرة من شاغليها واخراج النازحين من منزل عائلة نازحة اخرى. وقد حدد مرسوم صادر عن رئاسة الوزراء في الاول من اب ٢٠٠٨، الاول من ايلول مهلة لشاغلي منازل الغير لمغادرتها والا فانهم سيتعرضون في حال مخالفة ذلك الى السجن ثلاث سنوات ودفع غرامة مالية.

كما امهلت الحكومة المتجاوزين مدة ثلاثين يوما لمغادرة منازل العائلات المهجرة.

لكن التجاوب كان متفاوتا بين حي واخر. وتشير ارقام المفوضية العليا لشؤون اللاجئين الى ان نحو اربعة ملايين عراقي غادروا منازلهم، رحل مليونان منهم الى الخارج في حين نزح الباقي داخل بلدهم.

لكن تقريرا لوكالة متخصصة صادر في العشرين من شباط الماضي، اشار الى نحو مليون ونصف المليون نازح بسبب اعمال الارهاب، لافتا الى أن «مصيرهم بات اكثر غموضا من اي وقت مضى».

يقول محمود جاسم (٧٠ عاما) الذي رجع الى منزله في الدورة منذ اشهر «عدنا بعد ان استقرت الاوضاع».

وتنقل جاسم مع عائلته المكونة من ثمانية افراد في مناطق مختلطة وسط وشرق بغداد، قبل ان يعود الى منزله في حي المهدية في الدورة ويؤكد ان «الحياة عادت الى طبيعتها ولم يعد هناك خوف».

ويتلقى العراق دعما من منظمات عالمية عدة بينها «المنظمة العالمية للهجرة» و«المفوضية العليا لشؤون اللاجئين» و «منظمة الصحة العالمية» و«وكالة المساعدات الاميركية».

وساعد التحسن في الاوضاع الامنية في البلاد على عودة اعداد من العائلات.

واكد تقرير صادر عن وزارة المهجرين في اذار الماضي، عودة اكثر من ١٩ الف عائلة، بينها الفين من خارج البلاد، الى منازلها.وبين هؤلاء حوالى ١٣ الف عائلة عادت الى منازلها في بغداد، وفقا للتقرير.

ويؤكد تقرير المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ان النقص المستمر في الغذاء والمسكن الملائم والعناية الطبية والعمل والمشاكل الامنية لدى النازحين الذين يعيش ٢٢٪ منهم في مساكن بدائية ومبان حكومية، تجعل «مصيرهم اكثر غموضا من اي وقت مضى وحول هذه المشكلة وتداعياتها وبدائل حلها، تضمنت إحدى الأوراق التي قدمت في منتدى «الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، تقريرًا بعنوان «المهجرون العراقيون: الحاجة إلى حلول» أعدته إليزابيث فيريس، وهي مديرة مشاركة في مشروع بروكينغز–برن حول النزوح (التهجير الداخلي). ويبدأ التقرير بعرض موجز للوضع الحالي لمشكلة المهجرين العراقيين، ففي حالات كثيرة كانت ممتلكاتهم ومنازلهم قد تعرضت للاستيلاء، وأحيانًا كان بعض النازحين داخل العراق ينتقلون إلى أماكن أجبر أصحابها على مغادرتها.

وتتناول الكاتبة في تقريرها التداعيات المترتبة على عمليات نزوح وهجرة العراقيين، منها الصعوبات التي تواجه إقامة البنية التحتية والخدمات الأساسية بسبب نزوح العمال والحرفيين إلى مناطق أخرى. وهناك أيضًا ما وصفه السفير العراقي لدى الولايات المتحدة بهجرة «الاعتدال» حيث تدفقت أعداد من عائلات الطبقة الوسطى العراقية إلى دول الجوار العراقي، هربًا من تهديدات الجماعات المتطرفة والطائفية، بالانضمام إليها أو التعرض للإبادة. وقليل فقط من أولئك «المعتدلين» هم من يفكرون بالعودة إلى العراق.

ثمة جهود كبيرة تبذل لمساعدة العراقيين المهجرين خارج العراق، لكنها إما غير كافية بذاتها، أو أنها لا تصل كاملة إلى من يحتاجونها من العراقيين. ووفقًا للتقرير، فإن ٥٤٧,٣ مليون دولار مخصصة في عام ٢٠٠٩ للتعامل مع مشكلة النازحين العراقيين، سيوجه منها ١٩٢,٣ مليون دولار لمساعدة العراقيين العائدين إلى بلدهم، و٣٥٥ مليون دولار للاجئين الموجودين خارج العراق. ورغم ذلك فإن المساعدات لا تكفي اللاجئين والنازحين العراقيين، ويشمل ذلك كلاً من الأغذية والإقامة والعمل. ووفقًا لتقارير منظمة الهجرة الدولية، فإنه ورغم تراجع معدلات نزوح وهجرة العراقيين، إلا أن أوضاع المهجرين منهم والنازحين بالفعل، لا تشهد تحسنًا بل تزداد سوءًا. ورغم أن خيار العودة هو المفضل دائمًا لأي لاجئ، إلا أنه ليس قابلاً للتنفيذ بيسر. وفي الوقت ذاته، البديلان الآخران ليسا أيضًا متاحين بسهولة. فالبقاء في الدول المستقبلة لا يمثل خيارًا مفضلاً لدى تلك الدول في ضوء الخبرة العربية في إيواء اللاجئين الفلسطينيين أكثر من ٦٠ عامًا ومن المقرر أن يحصل ١٧ ألف عراقي على حق الإقامة الدائمة في الولايات المتحدة خلال هذا العام ٢٠٠٩. ورغم ضخامة الرقم وتسارع معدل الزيادة فيه، إلا أنه يظل أقل كثيرًا من المطلوب، فمع نهاية عام ٢٠٠٩ سيكون نحو ٨٥ ألف عراقي في حاجة لإعادة توطينهم. أما النازحون والمهجرون داخل العراق، فإن الخيارات الثلاثة متاحة أمامهم لكن داخل الأراضي العراقية، فإما أن يعودوا إلى أماكنهم الأصلية أو يستمروا في المناطق التي انتقلوا إليها، أو ينتقلوا إلى منطقة ثالثة داخل العراق أيضًا. ونظرًا لتمتع أولئك النازحين بحق التنقل داخل العراق بصفتهم مواطنين عراقيين، ومقابل هذه الصعوبات التي تحيط بخيار العودة، سواء للاجئين خارج العراق أو النازحين داخله، ثمة عوامل تشجع على العودة، أهمها سوء الأحوال الاقتصادية والمعيشية لأولئك اللاجئين والنازحين في أماكن تواجدهم. إضافة إلى تحسن الوضع الأمني داخل العراق، فضلاً عن أن خيار العودة هو المفضل لدى الدول المستقبلة للاجئين. ورغم ذلك، إلا أن النسبة الغالبة من العراقيين العائدين إلى أماكنهم الأصلية هم من النازحين داخل العراق. ووفقًا لمسح قامت به منظمة الهجرة الدولية، تُتراوح هذه النسبة من ٩٢,٨٦ في المائة من إجمالي العائدين. أما اللاجئون في الخارج، فمشكلاتهم متنوعة معقدة، تبدأ من الأقليات والبعثيين والذين خدموا في جيش صدام، حيث تساور كل هؤلاء مخاوف كبيرة من مصيرهم حال عودتهم، ما يجعلهم غير راغبين في التفكير بمسألة العودة إلى العراق. لكن التقرير لم يتطرق في هذه الجزئية إلى التطورات الإيجابية التي حدثت داخل العراق باتجاه استيعاب تلك الفئات والشرائح المنتمية للعهد السابق. أما غيرهم من العراقيين الذين لا ينتمون لكل من سبق، فلا يزالون في حالة ترقب لما ستؤول إليه الأوضاع داخل العراق، حتى إن كثيرًا منهم عاد إلى العراق للزيارة ثم خرج مرة أخرى. من جانبها، تحاول الحكومة العراقية تشجيع المهجرين في الخارج والداخل على العودة، وذلك بتوفير رحلات طيران مجانية للاجئين في الخارج، وتمنحهم ومهجري الداخل أيضًا مساعدات مالية، كما أنشأت الحكومة «مركز مساعدة العائدين» في بغداد وبصدد إقامة فروع له في المدن الأخرى. وبالتوازي مع تلك الخطوات، بادرت الحكومة في بغداد إلى إصدار قرارات تساعد على تنظيم عودة المهجرين واللاجئين خاصة في مجال الإسكان، حيث أقرت حق العائدين في استعادة مساكنهم وممتلكاتهم.

ومن الضروري الأخذ في الاعتبار أن ثمة مشكلات تصاحب زيادة معدلات عودة اللاجئين والمهجرين، حيث يترتب على تلك العودة تهجير جديد للعائلات والأفراد التي استولت على المنازل والممتلكات المهجورة سابقًا، وعلى سبيل المثال، ففي حي من أحياء بغداد، هو «الرصافة» وجدت ٥١٢ عائلة مهجرة من مناطق أخرى، أن عليهم المغادرة مجددًا والبحث عن أماكن بديلة أو العودة بدورهم إلى مناطقهم الأصلية. والمعنى، أن مشكلة تسكين العائدين واستعادتهم لمنازلهم وممتلكاتهم ليست يسيرة، بل هي ذاتها تضع «واضعي اليد» في حالة نزوح جديدة. والواضح أن مسؤوليات كبيرة فيما يتعلق بهذا الأمر تقع على عاتق الأمم المتحدة، وهي بالفعل تحاول التعامل مع هذه المشكلات سواء المرتبطة بعودة اللاجئين والنازحين، أو بالأوضاع المعيشية والإنسانية في العراق بشكل عام، إلا أن مصاعب متراكمة تواجه عمل الأمم المتحدة، بعضها ناجم عن الانطباع السيئ عنها لدى العراقيين بسبب العقوبات الدولية والملابسات التي صاحبت برنامج «النفط مقابل الغذاء». وهناك صعوبات أخرى ناجمة عن تناقص المخصصات الموجهة لمساعدة ودعم العراق، خاصة من جانب الولايات المتحدة التي خفضت بالفعل حجم مساعداتها للعراق، ولا يتوقع منها بالطبع غير ذلك في ضوء اتجاهها إلى تخفيف تواجدها العسكري وخفض أعداد جنودها.

واخيرا يقدم التقرير عدة توصيات أو نصائح تربط في مجملها حل مشكلة اللاجئين والنازحين بمستقبل الوضع في العراق ككل. وتبدأ هذه النصائح بإشارات تنبيه وتحذير إلى أن التهجير ليس مسألة إنسانية فحسب، لذا يجب أن يكون التعامل معه بمنظور أوسع من الاقتصار على المساعدات الإنسانية. وحل هذه المشكلة –وفقًا لكاتبة التقرير– يعد متطلبًا أساسيًا للاستقرار وإعادة بناء الدولة العراقية. فمن ناحية سيؤدي عدم التعامل بنجاح وفعالية مع هذه المشكلة، إلى مزيد من التعثر في المصالحة الداخلية بين العراقيين. كما أن إسهام العائدين في تحسين الأوضاع الاقتصادية وإعادة بناء المرافق والخدمات سيظل رهنًا بتوفير أوضاع مستقرة وبيئة آمنة لهم ولعائلاتهم. وعليه، يطلب التقرير وضع خطة عمل متكاملة، تشمل مختلف جوانب المشكلة وتتعامل معها بمستويات متنوعة. مثل تشجيع العودة الطوعية للاجئين، والتفاوض مع حكومات الدول المضيفة وتشجيعها على الاستمرار في استضافة من لا يستطيعون العودة إلى العراق. من العراقيين الموجودين على أراضيها.